

مجموعة جي إف إتش المالية ("المجموعة")
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

المنعقد في يوم الأربعاء، 13 صفر 1442هـ
الموافق 30 سبتمبر 2020م
في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً

بمنتجع وسبا قصر العرين
مملكة البحرين

قدم السيد هشام أحمد الريس الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب. ("المجموعة") قرار مجلس الإدارة بتعيينه لرئاسة اجتماع الجمعية العمومية العادية ("رئيس الجلسة").

افتتح رئيس الجلسة اجتماع الجمعية العامة العادية الثاني للمجموعة بإسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه مرحباً بالسادة المساهمين وشاكراً لهم حضورهم الاجتماع. وكذلك رحب رئيس الجلسة بمندوبي كل من مصرف البحرين المركزي ومندوبي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومندوب بورصة البحرين وممثل المدقق الخارجي السادة (KPMG).

ومن ثم أشار رئيس الجلسة إلى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الثاني لعقد الجمعية العامة العادية، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الأول والذي كان مقرر له تاريخ 23 سبتمبر 2020م، مما استدعى عقد الاجتماع الثاني اليوم، حيث بلغ عدد الحضور من المساهمين في هذا الاجتماع أصالةً ووكالة ما يمثل 1,560,702,276 سهم من إجمالي أسهم رأس المال وبما يعادل نسبة مئوية قدرها 43.59% وهي نسبة تكفي لتوافر النصاب القانوني المطلوب لعقد الاجتماع الثاني للجمعية ومن ثم أعلن الرئيس انعقاد الجمعية. وطلب رئيس الجلسة موافقة



اجتماع الجمعية العامة العادية



عشرون عاماً من
النجاح معاً
20 years of succeeding
through our people



الحضور على تعيين الدكتور محمد عبدالسلام سكرتيراً للجلسة. وبعد موافقة الحضور على التعيين شرع رئيس الجلسة في مناقشة بنود جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

البند الأول: المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمنعقد بتاريخ 6 أبريل 2020م

في البداية طلب رئيس الجلسة من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات مهمة أو اعتراضات على المحضر المطروح للمناقشة.

وتقدم السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) بالترحيب بجميع الحضور والإشادة بالنتائج المالية للمجموعة ومن ثم أبدى عدة ملاحظات وتساؤلات، حيث قدم بعض الملاحظات على البيانات المالية للمجموعة فعلق رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأن البيانات المالية ليست محللاً للنقاش في هذا الاجتماع. ثم تساءل عن سبب عدم ذكر أسم السادة المساهمين الذين تداولوا في اجتماع الجمعية العامة العادية، حيث أن المحضر ذكر أسماء الجميع من أعضاء مجلس إدارة وجهات رقابية وتنظيمية والمراجعين الخارجيين، وعليه أجابه رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأنه تم تدوين ملاحظته وأن كتابة المحاضر تجري وفق اللوائح والأنظمة والقوانين السارية بمملكة البحرين ووفق قانون الشركات. ثم تساءل عن سبب تخفيض التوزيعات من 50 مليون دولار أمريكي لغاية 30 مليون دولار أمريكي، كما تساءل عن أسم المساهم الذي اقترح ذلك. بالإضافة إلى ذلك تساءل عن البند التاسع من المحضر السابق وعن ماهية العمليات الست ولماذا تعتبر هذه الأطراف ذات علاقة. وأكمل استفساراته قائلاً بأنه وبحسب المادة رقم 3.35 من "دليل إجراءات قواعد الإدراج" الصادر من بورصة البحرين في يناير 2020، فإنه يجب ألا تتجاوز نسبة الأسهم المراد إدراجها في الأسواق الثانوية 30٪ من إجمالي الأسهم، فما مدى التزام المجموعة بهذه النسبة ولا سيما بأن أسهم المجموعة مدرجة في بورصة الكويت وسوق دبي المالي، وما مدى تأثير هذه المادة على نية المجموعة لإدراج أسهمها في السوق السعودي. فأجابه رئيس الجلسة بأن محضر الاجتماع يعكس الأحداث التي وقعت في الاجتماع فقط وأنه لا يمكن مناقشة أجندة أعمال الاجتماع السابق في هذا الاجتماع، وأكمل قائلاً بأنه في حال ملاحظة أن المحاضر السابقة لم تذكر مناقشة العمليات بالواقعية التي تمت في الاجتماع فيمكن للمساهم أن يعترض على ذلك، ولكن هذه العمليات ليست محل للمناقشة في هذا الاجتماع، وعليه يمكن للمساهم أن يتواصل

✂

اجتماع الجمعية العامة العادية



عشرون عاماً من
النجاح معاً 20 years of succeeding
through our people



مع المجموعة للحصول على الشرح الكافي والوافي. وبعد المناقشة لم يبد أي من الحضور ملاحظات بشأن المحضر، فتمت المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمنعقد بتاريخ 6 أبريل 2020م.

البند الثاني: المصادقة والترخيص على عمليات إعادة هيكلة المصرف الخليجي التجاري ("المصرف") تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني، وحسب الاتفاقيات التالية:

• قيام المجموعة بتوقيع اتفاقية تبادل أصول مالية واستثمارية بقيمة 46.4 مليون دينار بحريني مع المصرف الخليجي التجاري لغرض إلغاء أي مخصصات قد تؤثر على الأداء المالي للمصرف.

أثار السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) عدة تساؤلات في هذا البند، حيث تساءل أولاً عن الهدف الأساسي وراء تبادل الأصول، فأجابه رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأن الغرض هو رفع حقوق الملكية في المصرف الخليجي التجاري وذلك حسب المتطلبات الرقابية من مصرف البحرين المركزي. ثم تساءل عن امكانية الإفصاح عن تفاصيل العقار شركة HH للضيافة ش.ش.و. والتي تم الاستحواذ عليه، كما أضاف بأنه في 5 أبريل 2020، أفصح المصرف الخليجي التجاري عن تعرضه على مجموعة "إن إم سي للرعاية الصحية" من خلال تمويل مشترك بقيمة 32.7 مليون دولار، فتسائل عما إذا كان هذا التمويل المشترك من ضمن "موجودات التمويلات" التي تم تحويلها إلى مجموعة جي إف أتش المالية مع ملاحظة بأنه لم يتم إجراء أي مخصص للتمويل في دفاتر المصرف خلال النصف الأول من عام 2020م. أفاد رئيس الجلسة بأنه تم تحويل "إن إم سي للرعاية الصحية" إلى مجموعة جي إف إتش المالية وتم أخذ مخصص عليها. وأما فيما يتعلق بباقي التساؤلات فقد ذكر رئيس الجلسة بأنه تمت الإجابة عن هذه الاسئلة في الأسبوع السابق في اجتماع الجمعية العامة العادية للمصرف الخليجي التجاري.

وبعد المناقشة تمت المصادقة من قبل الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور على قيام المجموعة بتوقيع اتفاقية تبادل أصول مالية واستثمارية بقيمة 46.4 مليون دينار بحريني مع المصرف الخليجي التجاري لغرض إلغاء أي مخصصات قد تؤثر على الأداء المالي للمصرف.

اجتماع الجمعية العامة العادية



مشرون مابها من
النجاح معا 20 years of succeeding
through our people



- قيام المجموعة بتوقيع اتفاقية مع المصرف لضمان تغطية الاكتتاب في صكوك رأس المال من الفئة الأولى التابعة للمصرف بقيمة 60 مليون دينار بحريني والحصول على علاوة قدرها 12 مليون دينار بحريني ورسوم اكتتاب قدرها 12.1 مليون دينار بحريني.

استفسر السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) عن المبالغة في علاوة الإصدار وتكاليف هذه المعاملة، فأجابه رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأنه هذه المبالغ ليست مبالغ نقدية وليس مبالغ فيها وإنما هي جزء من الهيكله والذي كانت تهدف إلى عدم تحمل المصرف الخليجي التجاري المخصصات في البيانات المالية وبالتالي كانت هناك عملية تبادل أصول لتتم من خلالها إزالة القروض التي عليها مخصصات وتم تحويلها إلى مجموعة جي إف إتش المالية، ومن ثم تم أخذ المخصصات عليها وتمت إعادتها في عملية الاكتتاب من خلال الصكوك بشكل نقدي وعيني. وأضاف بأن ذلك كان لغرض أن يتم تحرير المصرف الخليجي التجاري من المخصصات وذلك لتتمكن من المساهمة في ربحية المجموعة.

كما تساءل السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) عن كيفية المعالجة الحسابية لمبلغ الاكتتاب للمصرف الخليجي التجاري والذي يصل إلى 191 مليون دولار أمريكي وأين يقع في قائمة المركز المالي. فأجابه رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأن المجموعة تقوم بإعداد تقارير مالية على أساس موحد، وبالتالي لن يظهر هذا الرقم في البيانات المالية للمجموعة بشكل مستقل، لأن الصكوك يتم تسجيلها من ضمن بيانات المصرف الخليجي التجاري. وأضاف بأنه تم تداول الصكوك في بورصة لندن وتم بيع جزء منها إلى بعض المساهمين.

ثم طلب السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) توضيح عن مصروفات التمويل في أنشطة العمليات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية حيث ظهر مبلغ يصل إلى 80 مليون دولار أمريكي، وأجابه رئيس الجلسة بأن المصاريف تتعلق بالبيانات المالية وأضاف السيد جليل العالي ممثل KPMG بأن البيانات المالية ليست محل للنقاش في هذه الجمعية.

كما تساءل السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) عن المبرر للاستحواذ الاستراتيجي الإضافي على أسهم المصرف العالمي على الرغم من عدم نمو المصرف منذ 3 سنوات، وهل يمكن القول بأنه نتج عن هذا الإستحواذ تحويل تدفق نقدي يصل الى 32 مليون دولار أمريكي على الرغم من وجود

اجتماع الجمعية العامة العادية

30 سبتمبر 2020م



عشرون عاماً من النجاح
20 years of succeeding through our people



أسهم غير مسيطرة تصل لغاية 49.5%. فأجابه رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأن GBCorp هي شركة مهمة بالنسبة للمجموعة لأن هناك مشاركة بينها وبين المجموعة في الاستثمارات الموجودة، واستطاعت المجموعة الحصول على صفقة جيدة للاستحواذ عليها.

كما أثار السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) استفسار حول صافي الربح المحاسبي للمجموعة والذي وصل لغاية 15 مليون دولار أمريكي في نهاية النصف الأول من سنة 2020 عن طريق 8.4 مليون دولار أمريكي من شهرة سلبية (المصرف العالمي)، وفي حال تم تنفيذ التوصية المقترحة بتوزيع 30 مليون دولار أمريكي، هل ستقوم المجموعة بخصم المبلغ من رأس المال أو الاحتياطي النظامي. أجابه رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأنه لا يوجد قانون يحدد من أي بند يتم الخصم، لذلك قامت المجموعة بالدفع من الأرباح المستبقاة.

تمت المصادقة من قبل الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور على قيام المجموعة بتوقيع اتفاقية مع المصرف لضمان تغطية الاكتتاب في صكوك رأس المال من الفئة الأولى التابعة للمصرف بقيمة 60 مليون دينار بحريني والحصول على علاوة قدرها 12 مليون دينار بحريني ورسوم اكتتاب قدرها 12.1 مليون دينار بحريني.

البند الثالث: الموافقة على تعديل رصد الخسائر المتراكمة من خلال تحويل مبلغ (110,273,000) دولار أمريكي من الاحتياطي القانوني، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية والرسمية.

قال السيد جليل العالي ممثل KPMG بأن وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وافقوا ضمناً على شطب الخسائر. ثم تساءل السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) عما إذا كان تعديل رصيد الخسائر المتراكمة يؤثر على حقوق المساهمين، فأجابه السيد جليل العالي ممثل KPMG بأن ذلك لن يؤثر على حقوقهم.

كما استفسر عن سبب تحمل المجموعة لهذا العبء، فأجابه رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأنه كان من المقترض أن يخصم من المصرف الخليجي التجاري ولكن لاحقاً سيضطر المصرف بأن يغطي رأس ماله، وبالتالي سيؤثر على حملة الصكوك وعليه ستأثر أسهم المصرف الخليجي التجاري، لذا ارتأت المجموعة بأن تتحمل هذا العبء وذلك فيه مصلحة للمجموعة وسمعتها.

اجتماع الجمعية العامة العادية



عشرون عاماً من
النجاح معاً
20 years of succeeding
through our people



ثم قال السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) بأنه إذا تم احتساب علاوة الإصدار بمبلغ 59.8 مليون دولار أمريكي فكيف يكون المبلغ المعلن عنه هو 12.1 مليون دينار بحريني فقط. فأجابه رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأن المصرف الخليجي التجاري هو شركة تابعة لمجموعة جي إف إنش المالية وعندما يتم دمج حسابات الشركة التابعة فأى تأثير إيجابي أو سلبي يتم خصمه من العلاوة.

ثم تسأل السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) عن سبب تخصيص 30 مليون دولار أمريكي للتوزيعات النقدية على السادة المساهمين خاصةً أن المجموعة حققت صافي ربح يصل الى 15 مليون دولار فقط، فأجابه السيد جليل العالي ممثل KPMG بأن التوزيعات النقدية المقترحة والبالغة 30 مليون دولار أمريكي كانت للعام السابق وقد تم دفعها من الأرباح المستبقاة.

كما تسأل السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) عن سبب بيع أسهم خزينة بواقع 20 مليون دولار أمريكي وعلى من تم بيعها. فأجابه رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأنها عمليات صانع السوق لذا تم تعيين سيكو وبسبب وجود انخفاض في السوق انخفضت قيمة أسهم الخزينة تبعاً.

وبعد المناقشة وافقت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور على تعديل رصيد الخسائر المتراكمة من خلال تحويل مبلغ (110,273,000) دولار أمريكي من الاحتياطي القانوني، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية والرسمية.

البند الرابع: المصادقة على تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بعد إضافة البند المتعلق باستراتيجية المكافآت.

ناقشت الجمعية هذا البند وأثار السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) ملاحظة حول أهمية توظيف نائب للرئيس التنفيذي وأخذت إدارة المجموعة الملاحظة في عين الاعتبار، ثم علق على أنه يفضل أن يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة لا تتجاوز عضويتهم في مجالس أخرى عن 3 شركات، وذلك لتجنب قلة التركيز في أعمال المجموعة، ثم أفاد رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأن أعضاء المجلس ذو كفاءة عالية ولا يتم قبول ترشيحات الأطراف إلا بعد عرضها على مصرف البحرين المركزي والذي بدوره يدقق بشكل مفصل في خبرة المرشحين والتحقق من كفاءتهم.

اجتماع الجمعية العامة العادية



عشرون عاماً من
التفاجع معاً
20 years of succeeding
through our people



كما تساءل السيد علي جعفر الطريف (المساهم بعدد 7,785 سهم) عما إذا تم الاطلاع على دليل الاستدامة الصادر من شركة بورصة البحرين بتاريخ 15 يونيو 2020 و المكون من 32 معيار وهل تتبعه المجموعة، علقت الأنسة مريم جوهرري رئيس الالتزام ومكافحة غسل الأموال لمجموعة جي إف إتش المالية على أن المجموعة في طور الاطلاع على المعايير وعليه ستتخذ الإجراءات اللازمة لاتباعها كونها متطلبات غير الزامية في الوقت الحالي. ثم أكد رئيس الجلسة السيد هشام الريس بأن مجموعة جي إف إتش المالية تحرص بشدة على التعامل بشفافية كبيرة، وبعد المناقشة صادقت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور على تقرير الحوكمة.

البند الخامس: المصادقة على تعيين السيد علي مراد والسيد أحمد الأحمدي كأعضاء معينين في مجلس إدارة المجموعة.

صادقت الجمعية العامة العادية على تعيين السيد علي مراد والسيد أحمد الأحمدي كأعضاء معينين في مجلس إدارة المجموعة.

البند السادس: انتخاب مجلس إدارة المجموعة للسنوات الثلاث القادمة والمكون من عدد عشرة مقاعد شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

بدأ المساهمين بالتصويت على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد والمكون من عشر مقاعد للثلاث سنوات القادمة والذي تم عبر الاقتراع السري وذلك وفقاً للمادة رقم (176) من قانون الشركات التجارية البحريني وتعديلاته، حيث كان هناك 15 مترشح، وهم على النحو الآتي:

اجتماع الجمعية العامة العادية



عشرون عاماً من النجاح معاً 20 years of succeeding through our people



الرقم	اسم المترشح	عدد الأسهم
1	السيد جاسم محمد رفيع الصديقي الانصاري	145,297,450
2	الآنسة علياء سعيد حمد الفلاسي	144,805,235
3	معالي الشيخ أحمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة	144,797,450
4	السيد هشام أحمد نور عبدالقادر الريس	144,797,450
5	السيد راشد ناصر راشد سريع الكعبي	144,797,450
6	السيد غازي فيصل إبراهيم الناصر الهاجري	144,797,450
7	السيد مصطفى غازي خريبة	144,797,450
8	السيد أحمد عبد الحميد الأحمدي	144,797,450
9	السيد علي مراد علي مراد	144,797,450
10	السيد فواز طلال علي التميمي	144,797,450
11	السيد عبدالعزيز ناصر عبدالعزيز العقيل	36,367,446
12	السيد محمد عبدالمحسن الراشد	25,518,335
13	السيد مصبح بن سيف بن مصبح المطيري	18,183,723
14	السيد عمرو سعد عمر المنهالي	2,000,000
15	السيد نادر عبدالكريم المسقطي	0

A

اجتماع الجمعية العامة العادية

وبعد انتهاء الاقتراع وفرز الأصوات من قبل مسجلي الأسهم (كارفي فنتك) وتدقيق ممثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة على بطاقات التصويت، قام رئيس الجلسة السيد هشام الرئيس بإعلان أسماء أعضاء مجلس الإدارة للمجموعة للثلاث سنوات القادمة وهم على النحو التالي:-

1. السيد جاسم محمد رفيع الصديقي الانصاري

2. الأنة علياء سعيد حمد الفلاسي

3. معالي الشيخ أحمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة

4. السيد هشام أحمد نور عبدالقادر الرئيس

5. السيد راشد ناصر راشد سريع الكعبي

6. السيد غازي فيصل إبراهيم الناصر الهاجري

7. السيد مصطفى غازي خريبة

8. السيد أحمد عبد الحميد الأحمدي

9. السيد علي مراد علي مراد

10. السيد فواز طلال علي التميمي

ثم باركت الجمعية العمومية العادية تشكيل المجلس الجديد متمنية له دوام التوفيق والسداد.

البند السابع: ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية.

- تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار المناسب بشأن استمرارية إدراج أسهم المجموعة في بورصة الكويت أو إلغاء الإدراج وتحويل الأسهم إلى بورصة البحرين.



اجتماع الجمعية العامة العادية

30 سبتمبر 2020م



عشرون عاماً من
النجاح معاً
20 years of succeeding
through our people



أشار رئيس الجلسة السيد هشام الرئيس بأن المجموعة استلمت طلباً من المساهمين بشأن إلغاء التداول في بورصة الكويت وتحويلها إلى بورصة البحرين لتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى تحويل مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة بهذا الشأن، وأضاف بأنه سبق التداول في هذا الموضوع في اجتماعات الجمعية السابقة، وعليه وافقت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور على تفويض مجلس الإدارة بالنظر في استمرارية إدراج أسهم المجموعة في بورصة الكويت أو إلغاء الإدراج وتحويل الأسهم إلى بورصة البحرين.

الدكتور محمد عبدالسلام

أمين سر الجمعية

السيد هشام الرئيس

رئيس الجلسة